قطاع الشؤون الاجتماعية

كلمة
الأمانة العامة
لجامعة الدول العربية

في افتتاح أعمال المؤتمر العربي
حول "الممارسات الجيدة والفرص الاقليمية
لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية"

يلقيها سعادة السفير/د. بدر الدين علالي

الامين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية

1-2 اكتوبر/ تشرين أول 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

- **السيد/ كريم أتاسي - ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى جمهورية مصر العربية وجامعة الدول العربية.**
- **السيد/ة Blerta Alico – نائبة المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.**
- **السيدة/شوبو رشيد، منظمة اليونيسيف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**
- **السيدة/كاثرين هارينغتون - الحملة العالمية من أجل الحقوق المتساوية للجنسية**

الحضور الكريم

يشرفني باسم جامعة الدول العربية أن افتتح معكم أعمال "المؤتمر العربي حول الممارسات الجيدة والفرص الاقليمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية" الذي ينعقد للمرة الأولى بشراكة مثمنة ومقدرة مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والحملة العالمية من أجل الحقوق المتساوية للجنسية.

ولعل انعقاد هذا المؤتمر فيه الكثير من الرسائل الهامة في هذه المرحلة الحساسة التي تمر بها المنطقة العربية، والتي تواجه فيه تحديات غير مسبوقة في التاريخ الحديث على الأقل ناتجة عن الارهاب والحروب والنزاعات المسلحة والتي كان لها انعكاسات سلبية كثيرة على وضع الأطفال والنساء في عدد من الدول العربية، ومن هنا جاءت فكرة انعقاد هذا المؤتمر من أجل إلقاء الضوء على فرص تعزيز وشحذ الامكانات المتاحة على المستوى الإقليمي لاتخاذ كافة التدابير لضمان حصول كل طفل على شهادة ميلاد وأوراق ثبوتية قانونية.

في الوقت الذي نواجه فيه تحديات كبرى لرأب الصدع لمحاولة تحقيق الأمن والسلم وحماية الأطفال والنساء على وجه الخصوص من هذه التداعيات الغير

انسانية التي تطال وجودهم وسلامتهم الجسدية والنفسية لعل فرصاً استثنائية تتولد وأفكارا جديدة تطرح وتغيير في بعض المواقف الثابتة تجاه الحقوق الممنوحة للمرأة وابنائها في منطقتنا العربية.

السيدات والسادة

إن الجامعة العربية تعتبر أن قضية حماية الطفولة وضمان مستقبلها قضية ذات أولوية من أجل ضمان غد هذه الأمة، فلا أمل في مستقبل أفضل دون الاستثمار في طفولة اليوم، ومن هذا المنطلق عقدت الجامعة العربية اجتماعا للخبراء حول قضية الهوية والانتماء في شهر اكتوبر الماضي 2016 بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي طالب في نهاية أعماله الدول الاعضاء بإصدار تشريع عربي موحد يضمن منح الأطفال لاجئين ونازحين جنسياتهم عند الولادة وبطاقة هوية بجنسياتهم الأصلية وتمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك ضرورة استحداث تشريعات والعمل على مراجعة وتفعيل القوانين الوطنية المتعلقة بالجنسية والتي تضمن تسجيل كافة الأطفال عند ولادتهم بلا استثناء، وكذلك الأطفال الغير مصحوبين بذويهم، وتلك التشريعات التي تمكن المرأة من منح جنسيتها لأبنائها وبالتوافق مع اتفاقيات والمواثيق الاقليمية والدولية في هذا الشأن.

ولعل هذا المؤتمر فرصة سانحة لعرض تجارب الدول الاعضاء التي أحدثت اصلاحات تشريعية من أجل إعطاء المرأة الحق في منح الجنسية لأولادها حيث أن عدد من الدول الأعضاء قد خطت خطوات مقدرة في هذا الشأن، ونأمل أن تأخذ الدول الأعضاء الأخرى نفس المنحى طبقاً لظروفها وأولوياتها على المستوى الوطني.

الحضور الكريم

إن الجامعة العربية تعمل على وضع استراتيجية "أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي 2030" وقد أقر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الإطار العام لها، والذي يتناول آليات إدماج قضايا حماية الطفل وإنفاذ حقوقه ضمن أجندة التنمية المستدامة 2030 التي أخذت قضايا حماية حقوق الطفولة ضمن غاياتها في الهدف السادس عشر الغاية (2) والتي نصت على "إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم"، والغاية (9) من نفس الهدف والتي نصت على "توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030"، آخذين بعين الاعتبار أن تخرج الاستراتيجية متوائمة أيضا مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

جدير بالإشارة أن جامعة الدول العربية وبالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد انتهت من وضع الاستراتيجية العربية حول حماية الاطفال اللاجئين، وتم مراجعتها من قبل الدول الأعضاء، ونحن بصدد عرضها على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دوره القادمة، هذه الاستراتيجية التي وضعت ضمن أولوياتها تعزيز نظم الحماية الوطنية ووصول الأطفال اللاجئين إلى الخدمات المتخصصة ودعم الأسر والمجتمعات في حمايتهم، وأخذت توصيات بأهمية إزالة كافة القيود على تسجيل المواليد وسن وتفعيل التشريعيات التي تميز بين الجنسين.

الحضور الكريم

لقد أقرت القمة العربية في دورتها الأخيرة التي انعقدت في البحر الميت 2017 "إعلان القاهرة للنهوض بالمرأة" و"الخطة الاستراتيجية لتنمية المرأة 2030" بصفتها أجندة العمل التنفيذية لتحقيق الهدف الخامس المعني بالمساواة وتمكين المرأة ببلوغ عام 2030 على المستوى الإقليمي، ولقد أكدت هذه الاستراتيجية على

أهمية تطوير التشريعات الوطنية نحو سد الفجوة بين النساء والرجال في جميع المجالات وإلغاء أي شكل من أشكال التمييز، وضرورة خلق بيئة تشريعية وأنظمة قانونية وآليات تتسق مع مبادئ حقوق الانسان والتزامات الدول الأعضاء بالمواثيق العربية والإقليمية والدولية في هذا الصدد، وقد أقرت أيضا بأهمية تعديل السياسات والبرامج للقضاء على التمييز ضد المرأة وبما يعجل بهدف تحقيق تمكين المرأة على المستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

في نهاية كلمتي لا يسعني إلا تقديم الشكر إلى كافة الجهات المشاركة في تنظيم هذا الحدث الهام الذي يتناول قضية أساسية وغير مطروقة من قبل، ونثمن عالياً هذه الشراكة القائمة بين جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والحملة العالمية من أجل الحقوق المتساوية للجنسية، ونتمنى لأعماله كل النجاح والتوفيق وأن يخرج بتوصيات تحفز الدول الأعضاء على تبنيها والأخذ بها من أجل حماية مستقبل الطفولة العربية وتمكين النساء لإنفاذ حقوقهم.